|  |  |
| --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | College Name |
| **اقتصاد** | Department |
| **أحمــد عــبد الله سلمــان الوائلي** | Full Name as written in Passport |
|  | e-mail |
|  **Professor**  |  **Assistant Professor** |  **Lecturer** |  **Assistant Lecturer**  | Career  |
|  PhD  |  Master  |  |
| **الضرورة والركائز الأساسية للأنتقال من الأسلوب المخطط إلى الأسلوب التلقائي للنمو** | Thesis Title  |
|  **1430هـ 2009 م**   | Year |
| **أضحت ظاهرة التحول إلى اقتصاد السوق مثار جدل كبير على المسرح الاقتصادي العالمي،فقد اتجهت إليها الدول ألاشتراكيه السابقة بعد انهيار منظومتها في بداية تسعينات القرن الماضي واتبعت تلك الدول الوصفات المقدمه إليها من المنظمات الداعية للتحول (الصندوق والبنك الدوليان )وبعد تطبيق تلك الوصفات تحملت تلك الدول تكاليف اجتماعية *واقتصادية وحتى سياسية* نتيجة لأخذ مسارات مستعجلة في التحول وعدم تهيئة ظروف التحول بالشكل المطلوب.****لقد استعرض البحث آليات التحول ومبرراتها والظروف الدولية التي سبقتها والتي ساعدت على رواج وصفات وإرشادات التحول إلى آليات السوق .****فيما أوضح البحث فترات التخطيط في العراق والسياسات المتبعة في حينها التي أدت بالاقتصاد العراقي إلى الانهيار ومحاولة أيجاد طوق النجاة عبر استخدام آليات السوق لوضع الحلول الممكنة لهذا التداعي والانهيار الحاصل في جميع مرافق الاقتصاد العراقي.****لذا حاول الباحث إيجاد مسار تدريجي لانجاز هذه التحولات والتي بدأت إجراءاتها بالفعل منذ سقوط النظام السابق عام 2003 عبر قوانين وتشريعات سلطة الائتلاف المؤقتة ومن ثم الحكومات العراقية المتعاقبة والتي ارتبطت عبر اتفاقيات مع المنظمات الدولية لإجراء تلك التحولات.****كما أوضح البحث أهم تلك التحولات وأثرها على الاقتصاد العراقي وقدرة الاقتصاد العراقي على استيعابها من عدمه،ومحاولات الاقتصاد العراقي للتكييف مع تلك التحولات وجعلها متناغمة ومنتفعة مع طبيعته وبما يحقق الفوائد أكثر مما يزيد من الكلف الاجتماعية والاقتصادية التي ما عاد للمواطن القدرة على تحملها،استنتج الباحث جملة استنتاجات من أهمها ،ضياع فرص التقدم التي سنحت للعراق في عقد السبعينات من القرن الماضي وهدر الفوائض المالية المتأتية من العوائد النفطية بسبب الحروب والسياسات الاقتصادية في تلك المرحلة ،وان النفط العراقي ثروة يتطلب استخدامها للنهوض بواقع باقي القطاعات الاقتصادية وليس البقاء عليها كمصدر وحيد للثروة.****كما إن عملية اختيار مسار التحول إلى اقتصاد السوق وتوقيتات هذا التحول تعتمد بالدرجة الأساس على درجة تطور الاقتصاد وفاعليته وتوفر البنى الأساسية لهذا التحول ،كما انه لا توجد وصفه وحيده لهذا التحول بل أثبتت التجارب تعدد ظروف كل بلد وان كل بلد له خصوصية يجب إن تلائم الوصفة المطلوبة والمراد استخدامها مع خصوصيات ذلك البلد.****يضاف الى ذلك ان اقتصاد السوق ليس بالضرورة هو الأسلوب الوحيد والقادر بمفرده على أعادة التوازن وحل المشكلة الاقتصادية ،فهو يعاني باستمرار من الأزمات الدورية والتي تطيح بالتوازن الاقتصادي بين فترة وأخرى .****إن نظام التخطيط المركزي بدوره لم يكن يملك الحل الكامل للمشكلة الاقتصادية ووضع توازن اقتصادي حقيقي في البلدان التي تعمل وفقه.****لذا فان المواءمة بين هدف كفاءة الإنتاج ومعدل الكفاية الحدية وعدالة التوزيع هي الهدف المراد تحقيقه للاستفادة من مزايا النظامين واستبعاد عيوبها.****لذا فأن الاقتصاد العراقي يحتاج إلى معالجات تبقي للدولة دورها فدولة العراق تمتلك ثروات طبيعية هي بحكم الدستور ملك لكل العراقيين وبما إن الدولة هي راعية تلك الثروات والمتحكمة فيها فهي ملزمة بذلك بدور الرعاية الأبوي كونه تدير ثروات هي ملك الشعب ،وفي الوقت نفسه لا بد من إدارة دفة الاقتصاد وعبر شراكه حقيقية مع القطاع الخاص الذي يتطلب تفعيله عبر إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق ليستطيع القيام بمهامه المنوطه به عبر أطار قانوني تشريعي يسمح له بذلك.****توصي الدراسة بتفعيل هذا الدور وبمساندة حكومية وتوجيه منها وليس وضع العراقيل وإلغاء دور القطاع الخاص ،كما إن تدخل الدولة ينحصر في التعديل والمحافظة على سلامة الاقتصاد ونهجه وليس على تحجيم دور القطاع الخاص واستخدام الأساليب البيروقراطية المعرقلة لمساعي السوق والياته.****وبذلك تمارس الدولة دوراً توجيهياً منضبطاً وضابطاً للاقتصاد وتمنعه من الانفلات بدون تقييد حريته التي لا تعرض المجتمع إلى أزمات وعوارض كما حصل في وول ستريت 2008 بسبب عدم الانضباط المالي وغياب المراقبة والانفلات بسبب عدم توفر الضبط الحكومي.** |  Abstract  |